هيئة تنظيم الاتصالات

قرار

رقم ٦٦ / ٢٠١٤

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٧ / ٢٠٠٧

بإصدار القواعد والشروط الخاصة بالترخيص

من الفئة الثانية لتقديم خدمات الاتصالات العامة الإضافية

استنادا إلى قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠ ،

وإلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الاتصالات الصادرة بالقرار رقم ٢٠٠٨/١٤٤ ،

وإلى القرار رقم ٢٠٠٧/١٧ بإصدار القواعد والشروط الخاصة بالترخيص من الفئة الثانية لتقديم خدمات الاتصالات العامة الإضافية ،

وإلى موافقة مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه رقم ٤/ ٢٠١٣ بتاريخ ٢٢/ ٥ /٢٠١٣م ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

المادة الأولى

يستبدل بنصي البندين (١) و (٢ - ب) من المادة (٤) من القرار رقم ٢٠٠٧/١٧ المشار إليه ، النصان الآتيان :

١ - يدفع المرخص له لحكومة السلطنة الإتاوة السنوية المقررة من قبلها عن كل سنة من سنوات الترخيص ، وتحسب بناء على إجمالي إيراداته حتى ٣١ ديسمبر من السنة ، وتدفع قبل ٣٠ من يناير من السنة التالية ، على أن تكون هذه الإتاوة بنسبة المدة من السنة الأولى للترخيص ، وفي حالة التأخر عن الدفع في الميعاد المحدد يلتزم المرخص له بدفع عائد قدره (٦٪) ستة بالمائة سنويا من الإتاوة المستحقة .

٢ - ب - مبلغ الرسم السنوي الذي يفرض على المرخص لهم بتقديم خدمات الاتصالات بنسبة لا تزيد على (١٪) واحد بالمائة من إجمالي الإيرادات السنوية للمرخص له ، على أن يتم إبلاغ المرخص له بهذه الحصة قبل نهاية أكتوبر من كل سنة ، وتدفع في أول يناير من السنة التالية ، وفي حالة التأخر عن الدفع في هذا الميعاد يلتزم المرخص له بدفع عائد قدره (٦٪) ستة بالمائة سنويا من الرسم المستحق .

المادة الثانية

يستبدل بنص الشرط (١٨ - ١) من القرار رقم ٢٠٠٧/١٧ المشار إليه ، النص الآتي :

يلتزم المرخص له بالحصول على الموافقة الكتابية المسبقة من الهيئة عن التغيير في ملكية أي شخص لحصة أو سهم في رأس مال الشركة وبأي طريقة من طرق كسب الملكية إذا ما كانت نسبته (١٠٪) عشرة بالمائة أو أكثر من رأس مال الشركة ، أو إذا كان هذا التغيير سيجعل نسبة عدد الأسهم أو مجموع الحصص التي يتملكها أحد الشركاء تساوي (٢٥٪) خمسة وعشرين بالمائة أو أكثر من رأس مال الشركة .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ١٦ من محـــــرم ١٤٣٦هـ

الموافـــق : ٩ من نوفمبـــــر ٢٠١٤م

محمد بن حمد الرمحي

رئيـــس مجلـــس الإدارة